إستقرار لبنان : بين القرارات الدوليّة والضغوط الإقليميّة

العميد الركن خالد حمادة

ورقة سياسات
رقم ٣
شباط - ٢٠١٨

Konrad Adenauer Stiftung

RFCS
REGIONAL FORUM FOR CONSULTANCY AND STUDIES
المنتدى الإقليمي للاستشارات والدراسات

MEIRSS
مركز الشرق الأوسط للأبحاث والدراسات الإستراتيجية
Middle East Institute For Research And Strategic Studies

العميد الركن خالد حماده

حائز على:

- دبلوم دراسات عليا في علم الإجتماع السياسي من الجامعة اللبنانية
- ماجستير في الدراسات الدولية الإستراتيجية- العسكرية من جامعة روما
- اجازة في القيادة والاركان من كلية القيادة والاركان في الجيش اللبناني (١٩٩٨-١٩٩٩)
- دبلوم من كلية الاركان العليا للجيوش المشتركة في روما (٢٠٠٠-٢٠٠١)
- دبلوم في الدفاع الوطني من كلية الدفاع الوطني في هولندا (٢٠٠٦)

تولّى العديد من المراكز خلال خدمته العسكرية أهمها:

- مدير التعليم والتدريب في قيادة الجيش
- مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية
- ترأس اللجان التنظيمية لندوات ومؤتمرات الجيش اللبناني الإقليمية منذ العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠١٤، التي تناولت قضايا الأمن الإقليمي، وموضوعات الأمن السيبراني، البترول، مكافحة غسل الأموال، اللاجئين السوريين في لبنان، انتاج الرأي العام في لبنان...
- حاز على العديد من الأوسمة الوطنية والاجنبية أهمها وسام الإستحقاق من الجمهورية الفرنسية، نتيجة جهوده الحثيثة لإنجازه العديد من اتفاقات الشراكة والتعاون بين الجيشين اللبناني والفرنسي
- حالياً، يشغل مركز مدير المنتدى الإقليمي للإستشارات والدراسات (RFCS) ورئيس الجمعية الحديثة لمجتمع أفضل (MABS)

@KMHamade
03/722 988
khaledhamade@rfcs-lb.org

ملاحظة: إنّ مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور ومركز الشرق الأوسط للأبحاث والدراسات الإستراتيجية. وعليه فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده.

إرتهن استقرار لبنان منذ تأسيسه لمؤثرات القوى الخارجية الفاعلة. لقد أدّى تداخل عوامل عدة خلال السنوات المنصرمة، أبرزها سيطرة حزب الله على القرار السياسي والإقتصادي للحكومة اللبنانية، تنامي نفوذ إيران التوسعي الذي أدّى الى تورط حزب الله في الصراع السوري وسيطرته الكاملة على الحدود الشرقية بين سوريا ولبنان، وظهور روسيا كلاعب إقليمي مهيمن على القرار الميداني في سوريا وعلى مسار التسوية السياسية، كلّ ذلك وضع التوازن الدقيق في لبنان على المحك. مستقبل الإستقرار في لبنان سيبقى دائماً في موقع حرج إذا استمر التدخل الخارجي؛ ولا سيما أمنه الداخلي وأمن حدوده وتوازنه الداخلي الهش ، والدعم الدولي ولا سيما المالي، ودوره المستقبلي في نظام إقليمي متغير.

لم يكن الإستقرار الأمني أو السياسي يوماً في لبنان وليد تسويّة داخلية بين مجموعات سياسية محليّة. مراكز القوى الإقليميّة والدوليّة كانت دائماً هي المحرك الأساس للمجموعات اللبنانية التي بقيت عاجزة عن تحقيق الإنصهار الوطني الحقيقي كشرط لتأسيس لبنان الوطن ولبنان الدولة، وربما لا يزال مصطلح الكيان اللبناني ــ الذي يستحضر الطريقة التي أعلنت بها دولة لبنان الكبيرــ والذي اعتُمد في الأدبيات السياسية خير تعبير عن توصيف واقعي لوطن لا يزال قيد الولادة.

ولادة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو، ممثّل السلطة المُنتدبة، من قصر الصنوبر في بيروت بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠، كانت حصيلة لتسويّة دوليّة عبّر عنها إتّفاق سان ريمون الذي عُقد في ٢٨ نيسان والذي خرج بقرار الإنتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. سقوط دمشق بيد الفرنسيّين في ٢٢ تموز من العام نفسه بعد هزيمة الجيش العربي في معركة ميسلون أحكم قبضة فرنسا على المنطقة وأفسح المجال لاعلان دولة لبنان الكبير. دستور ١٩٢٦ والميثاق الوطني ١٩٤٣ كانا حصيلة مجموعة من المساهمات الغربيّة التي أفضت على وقع التنافس الإنكليزي - الفرنسي الى تعايش تيارين سياسيين، أولهما كياني ضيّق يميل الى ربط لبنان بالغرب، والآخر يميل الى ربط لبنان بالعالم العربي .

تصاعد التيار العروبي مع نجاح الثورة في مصر ووصول الرئيس جمال عبد الناصر الى السلطة عام ١٩٥٢ ونشوء حلف إقليمي دولي عرف بـ«حلف بغداد» لمواجهته، ألقيا بثقلهما وأعادا الإنقسام الى الساحة اللبنانية وأدّيا الى ما عُرف بثورة ١٩٥٨ والى ترتيبات سياسية أميركية مصرية، هذه المرة، أوصلت الرئيس فؤاد شهاب الى السلطة. حال الإستقرار التي عاشها لبنان ما لبثت أن اهتزت مرات عديدة على وقع نتيجة الحرب العربية – الإسرائيلية، في حزيران ١٩٧٦، وتداعياتها من إتّفاق القاهرة في العام ١٩٦٩ حتى اندلاع الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥ وصولاً الى اتّفاق ١٧ أيار بعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان وخروج منظّمة التحرير الفلسطينية من لبنان في العام ١٩٨٢.

بعد العام ١٩٨٢ إنتقلت غرفة السيطرة على لبنان الى دمشق، التي تماهى دورها مع السياسات الأميركية في المنطقة، بدءاً من تأمين الإستقرار للحدود الشمالية لإسرائيل وتقديم المساندة اللوجستية للقوات الأميركية في حربيْ الخليج الثانية والثالثة. أصبح القرار السياسي اللبناني صناعة سورية مئة بالمئة، وأصبحت دمشق المسؤولة عن إنتاج التوازنات السياسية وصياغة الإستقرار، لتدخل بعدها الجمهورية الإسلامية في إيران كشريك عبر ممثّلها حزب الله منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم.

ورغم العديد من المحاولات الإقليميّة والدوليّة لا سيّما الخليجيّة والأوروبية منها، لإحداث بعض التوازن في الساحة اللبنانية وإعادة توجيه الدور اللبناني في المنطقة، بقي الإستقرار اللبناني رهينة كلّ هذه المؤثرات التي اتّخذت أشكالاً أكثر تجذّراً بتفاعلها مع البنية السياسيّة والطائفيّة اللبنانية، لا سيّما بعد اندلاع الصراع المسلّح في سوريا، وارتفاع وتيرة الإرهاب وتزايد النفوذ الإيراني وانكفاء الدور العربي ومحدوديّة الدور الأوروبي وعودة روسيا الى المنطقة من البوابة السورية.

وبالتالي فإنّ مقاربتنا للمخاطر المُحدِقة بالإستقرار اللبناني لا يمكن أن تخرج عن الحتميّة التي أثبتتها التجربة منذ تأسيس الكيان اللبناني. الطموحات الخارجية الإقليمية منها أو الدوليّة تجد دائماً نقطة إرتكازها في التنوّع الهشّ للبنية الإجتماعية والسياسية اللبنانية. إنّ محاولتنا استقراء مآلات الإستقرار اللبناني ستنطلق من استعراض المستجدات التي عرفتها الساحة اللبنانية خلال العام المنصرم والظروف الإقليمية والدوليّة المحيطة بها ومحاولة استقراء التداعيات المرتقبة .

إعتمَدَتْ في هذه الدراسة التسوية السياسية التي أوصلت العماد ميشال عون إلى سدّة الرئاسة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ كنقطة انطلاق، ليس لأنّ هذه التسويّة هي بداية لعهد رئاسي جديد بل لأنّها الأخيرة حتى الآن في مسلسل التسويات التي عبّرت عن توافق إقليمي، وتحديداً إيراني - سعودي بمواكبة دوليّة، على إخراج لبنان من حالة الشغور الرئاسي التي استمرت سنتين ونصف والتأسيس لمرحلة سياسية جديدة. إنّ استعراض أهم المتغيّرات الداخلية والإقليمية والدوليّة التي طرأت بعد هذه التسويّة وتحليلها هو المدخل لطرح الفرضيات ذات الصلة وللإحاطة بالتداعيات على الإستقرار في لبنان .

أولاً: دخول لبنان وللمرة الأولى مرحلة من التشنج والعزلة مع دول الخليج العربي، نتيجة استمرار نشاط حزب الله العسكري في سوريا واليمن واستمرار الحملات الإعلامية التي شنّها الحزب بحقّ دول الخليج وتحديداً المملكة العربية السعودية، رغم تأكيد كلّ من رئيس الجمهورية في خطاب القسم ورئيس الحكومة في البيان الوزاري، الإلتزام باتّفاق الطائف وميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الدوليّة لا سيّما القراران ١٧٠١ و١٥٥٩ والإبتعاد بلبنان عن الصراعات الإقليمية. تجاوزات حزب الله

أدّت الى أزمة مع المملكة العربية السعودية أعقبتها إستقالة الرئيس الحريري من الرياض في ظروف غامضة في ٤ كانون الأول/ديسمبر المنصرم. تكرار إلتزام المكوّنات السياسية اللبنانية بالنأي بالنفس عن الصراعات الإقليمية في بيان أصدره رئيس الحكومة بعد عودته عن الإستقالة، تمّ خرقه مرات عديدة باستمرار النشاط العسكري لحزب الله في أكثر من دولة عربية، بالإضافة الى استمرار الزيارات الميدانية لكوادر من الحرس الثوري الإيراني والميليشيات الشيعية إلى الجنوب اللبناني، وتحديداً لبقعة عمل قوات اليونيفيل، مما شكّل ولعدّة مرّات خرقاً فاضحاً للقرار ١٧٠١ [١]. التراجع في العلاقات مع السعودية فاقه استمرار إطلاق الصواريخ البالستية على المملكة من قِبَل جماعة الحوثيين في اليمن وورود أكثر من تقرير يتهم مقاتلين من حزب الله بالمشاركة في تدريبهم. تداعيات أزمة العلاقات مع دول الخليج ستكون سلبية وموجعة على الإستثمارات الخليجية في لبنان وعلى فرص العمل للخريجين من الشباب اللبناني وعلى مستقبل اللبنانيين المستثمرين والعاملين في الخليج، والبالغ عددهم حوالي ٣٥٠ ألفاً. إنّ الأثر السلبي الكبير قد يكون في توقّف المساهمات الخليجية المالية في مؤتمر روما لدعم الجيش اللبناني وفي مؤتمر باريس ٤ المُزمع عقده في باريس في شهر آذار/مارس القادم.

ثانياً: إستمرار حالة الفراغ الأمني وعدم السيطرة الكاملة على الحدود الشرقية، رغم النجاح الكبير للجيش اللبناني في عملية «فجر الجرود»، ضدّ تنظيم داعش الإرهابي في ٣٠ أغسطس ٢٠١٧، قدّم خلالها الجيش نموذجاً يُحتذى به في مكافحة الإرهاب مُسقطاً عقدة تفوّق حزب الله في هذا النوع من العمليات العسكرية التي تعايش معها اللبنانيون لفترة طويلة. لم تتمكّن الحكومة اللبنانية من استثمار الإنتصار الكبير الذي حققه الجيش بمعنى الدفع نحو سيطرة الجيش على المعابر الحدوديّة ووقف عمليات تهريب ومرور الأسلحة والمقاتلين والبضائع من وإلى سوريا وكذلك تطبيق الخطط الأمنية وإعادة المواطنين الى كنف الدولة في البقاعين الأوسط والشمالي . إنتهت عملية فجر الجرود والتي كانت من الممكن أن تشكّل نقطة تحوّل نموذجية لإظهار قدرة الجيش على حماية لبنان، بصفقة عقدها حزب الله والنظام السوري مع التنظيم الإرهابي، الأمر الذي طرح أمام الجهات الداعمة للجيش أكثر من علامة استفهام حول قدرة الدولة اللبنانية وقواتها المسلّحة على استعادة السيطرة على قرارها الأمني والسياسي.

ثالثاً: تطوّر الوضع في الجنوب السوري، وتحقيق الجيش السوري وحزب الله تقدّماً على المعارضة على كامل الغوطة الغربية، الممتدة حتى الحدود المحتلّة عند هضبة الجولان، وخروج قوافل مقاتلي

١ ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، نيويورك، ١٠ آذار- مارس ٢٠١٧.
says-un--١٩٤٥-world-faces-worst-humanitarian-crisis-since/١١/mar/٢٠١٧/https://www.theguardian.com/world
official

جبهة النصرة نحو إدلب بموجب اتّفاق مع النظام. على المقلب السوري ووفقاً لعدّة تقارير إستعلامية، فإنّ الرئيس بوتين تولّى تثبيت اتفاق غير معلن[٢] بين الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو، يقضي بالتزام الرئيس السوري تأمين منطقة عازلة بعمق ٤٠ كلم مقابل خط وقف إطلاق النار. هذا الأمر يعني إلتزاماً روسياً بضمان أمن شمال إسرائيل على الجبهة السورية كما يعني مزيداً من حرية الحركة بين الجنوب السوري والجنوب اللبناني لمقاتلي حزب الله، ممّا يرفع من احتمالات التوتر في الجنوب اللبناني ويضاعف من سيطرة حزب الله على قرار الحرب والسلم في لبنان.

رابعاً: قدرة لبنان على تطبيق الإلتزامات الدوليّة، التي عبّر عنها بيان باريس الصادر في ٨ كانون الأول/ ديسمبر المنصرم عن مجموعة الدعم الدوليّة، التي تضمّ الدول الدائمة العضويّة في الأمم المتّحدة والجامعة العربية وإيطاليا وألمانيا والإتّحاد الأوروبي وممثّل عن الأمم المتّحدة. البيان المذكور الذي أكّد إلزاميّة تطبيق القرارات الدوليّة لاسيّما القراران ١٥٥٩ و١٧٠١،[٣-٤] أتى على خلفيّة عدم التزام حزب الله بشروط التسويّة الرئاسية اللبنانية - السعودية واستقالة الرئيس الحريري من الرياض. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي لعب الدور الأول في هذا الملف، وصف في كلمته الإفتتاحية الأزمة كما عرض الإلتزامات الأوروبية والموجبات على لبنان للخروج منها قائلاً بأنّ لبنان «بلد تتقرر فيه التوازنات الإقليمية لذا، فإنّ الأسرة الدوليّة ستكون جاهزة للوقوف إلى جانب لبنان في الإستحقاقات الدوليّة القادمة، وهو البلد الاستراتيجي الذي نرفع راية الدفاع عنه.....ومن هنا، فإنّ حماية لبنان من أزماته تتطلب احترام الفرقاء اللبنانيين واللاعبين الإقليميين المبدأ الهام جداً، وهو النأي وعدم التدخل». وفي إشارة واضحة لحزب الله ودوره في نزاعات المنطقة، أكدّ ماكرون أنّ «الأحداث الأخيرة أثبتت أنّ انخراط الميليشيات اللبنانية في المواجهات التي تدمي الشرق الأوسط لا يمكن أن تتواصل من دون تعريض لبنان بمكوّناته كافة لأخطارها الجانبيّة» .

---

٢ https://aawsat.com/home/article/1055986

٣ Resolution 1559 issued on 02/09/2004: it calls for the strict respect of Lebanon's sovereignty, territorial integrity, unity, and political independ-ence under the sole and exclusive authority of the Government of Lebanon throughout the country, as well as for the disbanding and disarmament of all Lebanese and non-Lebanese militias.

٤ Resolution 1701 issued on 12/08/2006: It calls for «full implementation of the relevant provisions of the Taïf Accords and of the Resolution 1559 (2004), as well as it requires the disarmament of all armed groups in Lebanon; there will be no weapons or authority in Lebanon other than that of the Lebanese state». And, «It calls upon the Government to secure its borders and other entry points to prevent the entry, without its consent, of arms or related material».

البيان النهائي الصادر عن الإجتماع أكّد أنّ مجموعة الدعم ستتابع عن كثب تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء الخاصة بموضوع النأي، والتي أقرّتها الأطراف اللبنانية كافة. كذلك دعت المجموعة إلى ضرورة تنفيذ القرارين الدوليين رقم ١٥٥٩ و١٧٠١ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٦. ولمزيد من الوضوح في التعبير، أشار ماكرون، إضافة إلى التزام الأطراف اللبنانية، إلى أنّ عدم التّدخل في نزاعات المنطقة والتمسّك بسيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه يجب أن يحترمها الجميع بدءاً بالقوى الإقليمية، منبهًا من التهديدات المترتبة على قرار الرئيس الأميركي بشأن مستقبل القدس لجهة إدخال عامل جديد لزعزعة الإستقرار في المنطقة كلها. في البيان الختامي، حثّ المجتمعون الحكومة اللبنانية على «استعادة المناقشات من أجل التوصّل إلى إجماع حول الإستراتيجية الدفاعيّة التي يعتبرها اللبنانيون أساسيّة من أجل إيجاد مخرج لسلاح حزب الله. أما الترجمة العمليّة لدعم الجيش فإنّها ستبرز خلال مؤتمر «روما ٢» المخصّص لدعم القوات المسلّحة اللبنانية الذي سيعقد خلال شهر شباط/ فبراير القادم. الرئيس ماكرون اعتبر أنّ أحد التّحديات التي يواجهها لبنان، إضافةً إلى التّحدي الأمني، هو التّحدي الإقتصادي. من هنا، تأتي أهمية التأكيد على التزام باريس ودعم المجموعة بعقد مؤتمر «باريس ٤» في شهر آذار/ مارس المقبل.

خامساً: الموقف الدولي والإقليمي من تمدّد النفوذ الإيراني، الذي واكب انعقاد مؤتمر المجموعة الدوليّة، عبّرت عنه سلسلة إتصالات هاتفية أجراها الرئيس الفرنسي مع عدد من الزعماء الدوليين والشرق أوسطيين، تناولت الوضع في الشرق الأوسط وسُبل التهدئة في المنطقة وبناء السلام، وشملت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمواجهة أنشطة حزب الله وإيران المزعزعة للإستقرار في المنطقة[٥]. موقف الرئيس ترامب لاقى موقف باريس الذي اعتبر إيران مصدر تهديد للتوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج.

باريس التي ترتبط بجملة مصالح حيوية مع دول الخليج، كصفقات الاسلحة والاتفاقات الاقتصادية، لا يمكنها إلا أن تشاركها قلقها من تسارع تطوير إيران لترسانتها الصاروخية، ممّا تَعتبره سياسة عدوانيّة ونزعة للهيمنة، بحسب ما جاء في تصريحات وزير خارجيتها وعلى لسان ماكرون نفسه[٦]. الإجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي عُقد في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم في القاهرة، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية لمناقشة تدخّلات ايران في المنطقة، أتى على خلفية محاولات عديدة لزعزعة الأمن والإستقرار، كان آخرها الهجوم على أنابيب نفط بحرينيّة من قِبَل إرهابيين

٥ http://en.rfi.fr/middle-east/20171119-macron-calls-trump-other-leaders-after-meeting-lebanons-hariri

٦ http://www.lepoint.fr/editos-du-point/jean-guisnel/armement-la-france-supermarche-de-l-arabie-saoudite-20-03-2017-2113291_53.php

مرتبطين بإيران، بعد سلسلة من الأعمال الإرهابية استهدفت أكثر من ٢٠٠ مؤسسة تعليميّة ومنشآت حيويّة، كمحطات الكهرباء وأبراج الإتصالات والحدائق العامة والبنوك التجاريّة[٧].

ذراع إيران في اليمن كانت هي الأخرى تنفذّ عمليات تخريب وتدمير، كان آخرها محاولة جماعة الحوثيين استهداف خطوط النقل الدوليّة في البحر الأحمر، قبل أن يعلن التحالف العربي إحباط الهجوم في جزيرة البوادي. هذا إلى جانب الميليشيات التي تقاتل في سوريا والعراق بتمويل ودعم إيراني إذ يحاول الحرس الثوري استنساخ حزب الله في كلّ دولة عربية. وقد اعتبر معهد «Global Risk Insights» في تقرير له أنّ هذا الإستنساخ مكّن طهران من الوصول إلى أهدافها وأنّ الطريق من طهران إلى بيروت أصبح معبّداً، ليس لنقل الحرس الثوري وفيلق القدس والأسلحة والإمدادات فحسب، بل لنقل الأيديولوجية والنفوذ إلى عمق الأراضي العربية أيضًا[٨].

سادساً: عودة روسيا الى المنطقة وتعارض المصالح الروسية - الإيرانية، روسيا القوة العائدة إلى المنطقة نجحت بالتحرك بحرية في كلّ الفراغات التي خلّفها الإرتباك الأميركي فثبتت نظام الأسد وأقامت قاعدتين عسكريتين بحريّة في بانياس وجويّة في حميميم لمدة خمسين سنة قابلة للتجديد، فضمنت السيطرة على قرار سوريا السياسي وعلى ساحلها وأجوائها. أقامت علاقة إستثنائية وتفاهمات مع تل أبيب وأفسحت المجال لطائراتها لقصف مواقع النظام السوري ومواقع حلفائه ورعت في الوقت عينه عودة قوات النظام الى حدود المنطقة المحتلة في الجولان وضمان أمن الحدود الإسرائيلية الشمالية. أعلنت انتصارها على الإرهاب وحافظت على صلات متينة مع أنقرة، ونجحت في جمع التناقضات التركية والإيرانية تحت رعايتها رغم موقفيهما المختلفين من النظام في سوريا. زيارات بوتين لمصر وتركيا وتثبيت التعاون في المجال النووي مع كلّ من مصر وتركيا بالإضافة الى النجاح في مدّ أنبوب الغاز الروسي عبر البحر الأسود، والسيطرة على الساحل السوري برسم خط تماس جديد في وسط العالم العربي .

روسيا التي استحوذت على هذا الكمّ من الميّزات الجيوسياسية والتي نجحت في إعلان أربع مناطق خفض التوتر في سوريا، من خلال مفاوضات قادتها في كلّ من أستانا وسوتشي بشكل موازٍ لمؤتمر جنيف، لا تبدو مرحّبة بشركاء في النفوذ ما بعد التسوية السياسية. النفوذ التركي الذي ترعاه في الشمال السوري يعبّر عن الرغبة في مقارعة الولايات المتّحدة عبر حلفائها الأكراد أكثر منه دعوة الى الشراكة

٧ http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/bahrain-claims-oil-explosion- manama-pipeline-iranian-terrorism-middle-east-latest-a8050716.html

٨ https://globalriskinsights.com/2017/11/iran-export-hezbollah-model-influence-mid-/dle-east

في إدارة سوريا، طبعاً إذا أخذنا بعين الإعتبار الرفض الكلّي للنظام السوري لأيّ وجود عسكري تركي واعتبار ذلك عدوانًا صريحًا على سوريا. التسوية السياسية النهائية يجب أن تلائم ما بين النفوذ الأميركي والنفوذ الروسي في سوريا. روسيا ستسعى لخروج القوات التركية من الشمال السوري، والولايات المتحدة ستسعى بدورها لخروج القوات الايرانية من دمشق ومحيطها. بمعنى آخر، فإنّ التنافس الأميركي - الروسي على الجغرافيا السورية قد يُفضي، عند إقرار التسوية، إلى خروج الميليشيات الإيرانية بالتزامن مع إنهاء الوجود الميليشوي الكردي في الشمال السوري.

إنّ المتغيّرات الواردة أعلاه تؤسّس لمجموعة من الظروف وربما الحقائق التي تجعل قدرة لبنان محدودة على تجاوز المرحلة وتطرح العديد من الإشكاليات المتعلّقة باستقراره:

أولاً: ماهي قدرة لبنان على الصمود والتماسك في ظلّ العزلة العربية وحالة الجفاء مع دول الخليج العربي، وما هي تداعيات ذلك على الإقتصاد وعلى التقديمات المالية التي يبدو لبنان بأمسّ الحاجة إليها؟

ثانياً: ماهي قدرة لبنان على الوفاء بالعهود التي قطعها على نفسه أمام المجموعة الدوليّة في اجتماع باريس، وتحديداً قدرة الحكومة على إجبار الفرقاء السياسيين على الإلتزام بالنأي بالنفس في ظلّ استمرار حزب الله بخرق القرار ١٧٠١؟ وما هي تداعيات تخلّي المجموعة الدوليّة عن دعم لبنان إقتصادياً في «باريس ٤» ودعم قواته المسلّحة في «روما ٢» وحل مسألة النازحين في مؤتمر «بروكسل»؟

ثالثاً: ما هي قدرة الدولة اللبنانية على اتّخاذ قرار بالسيطرة على الحدود الشرقية وإقفال المعابر غير الشرعية كافة، والتي تشكّل موردًا إقتصاديًّا لحزب الله، الى جانب استمرار تهريب الأسلحة والمقاتلين؟ وما هي تداعيات عدم القدرة على ذلك أمام المجتمع الدولي وتحديدًا المجموعة الدوليّة لدعم لبنان؟

رابعاً: ما هي تداعيات التسويّة النهائية في سوريا في ظلّ عدم اتضاح مستقبل قوات الحرس الثوري العاملة في سوريا ومصير محور طهران - بيروت؟

خامساً: ما هي حدود طموح روسيا في المنطقة بعد نجاحها في بناء علاقات استراتيجية على مستوى الدفاع والطاقة مع كلّ من تركيا ومصر، وتثبيت قواعدها العسكرية في سوريا، واضطلاعها بدور الضامن لأمن إسرائيل، وارتسام خط نفوذ روسي يبدأ من البحر الأسود مرورًا بشرق المتوسط حتى البحر الأحمر، في ضوء الضياع الأميركي؟ ما هو موقع لبنان في ضوء كلّ ذلك وهل يتحوّل لبنان الى ساحة صراع أميركي روسي بواسطة لاعبين إقليميين؟